

على الخلاف

إبراهيم بشير VS سهيك بوجي
جولة مصارعة أخرى على حلبة «الفساد»

الهيئة العليا للإغاثة مجدداً. هي على موعد دائم مع «الفضائح» المالية. الجديد أن النيابة العامة التمييزية وضعت يدها على ملف مرسل من مصرف لبنان، يفيد عن حركة تحويل مشبوهة للأموال إلى الخارج، يقوم بها مدير الهيئة إبراهيم بشير. الأخير ينفي، ويتهم الأمين العام لمجلس الوزراء سهيل بوجي بـ«فبركة» القضية ضده، على خلفية نزاعات بينهما، بحسب تعبيره. الملف بيد القضاء الآن، ويوم الاثنين المقبل سيبدأ التحقيق، فهل يفعلها القضاء ويغيث جيوب اللبنانيين أخيراً من هيئة «الإغاثة»؟

محمد نزال

يوم الاثنين المقبل سيستمع القضاء إلى ما سيقوله رئيس الهيئة العليا للإغاثة إبراهيم بشير. سيحضر الأخير إلى مكتب المدعي العام لدى محكمة التمييز بالإنابة، القاضي سمير حمود، في الطبقة الرابعة من عدلية بيروت.

ما الحكاية، أو ما «الفضيحة»، هذه المرة؟ بدأ كل شيء قبل أيام قليلة، عندما تسلم القاضي حمود، من

هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الأموال في مصرف لبنان، ملفاً عن «حركة تداول مريبة لمبالغ تحولت من لبنان إلى بيلاروسيا، باسم زوجة إبراهيم بشير، عبر حساب مشترك بينهما». إلى هنا لا شيء بعد يدين بشير قضائياً، ولا يجعله مشتبهاً فيه؛ إذ «لم يبدأ التحقيق عملياً بعد». هذا ما أكدّه حمود لـ«الأخبار». القاضي لا يريد الخوض في التفاصيل، علماً بأن «الملف يتضمن أكثر من اسم، ولكن لن أبح بأي من الأسماء، لأن هذا يخالف القانون من حيث المبدأ، فضلاً عن أن قرينة البراءة تظل قائمة ما لم يصدر حكم قضائي، وبالتالي لا يجوز المس بسمعة الأشخاص».

عندما كان القاضي يقول هذه الكلمات، كانت وسائل الإعلام تتحدث عن أسماء، وعن مبالغ، وعن تفاصيل كثيرة، وبعد معرفته بها قال: «الأخرون يقولون ما يشاؤون، بين الشائعات والحقيقة لا شيء يجزم سوى القضاء والتحقيقات التي سنجريها».

يوم أمس ذهب بشير إلى العدلية، بقرار منه شخصياً، وطلب مقابلة حمود. لم يكن القاضي يحب أن تحصل الزيارة، وخاصة في هذه المرحلة، لكنه استقبل بشير لمدة وجيزة «شرط عدم الخوض في تفاصيل القضية المثارة إطلاقاً». أبلغ حمود بشير أنه يمكنه قول كل ما يريد قوله يوم الاثنين، في جلسة الاستماع إليه، علماً بأن بشير كان قد صرح لوسائل إعلامية بتفاصيل

كثيرة من منطلق الدفاع عن نفسه.

بين البوجي وبشير

صباح أمس، بعد شيوع الخبر، أطل بشير قائلاً: «عندما تسلمت الهيئة العليا للإغاثة، كانت عبارة عن دكانة بيروتية، تعطي المساعدات لمجموعات محددة، أما أنا فأعطيت المساعدات لكل الأقرقاء في لبنان وليس للسنة فقط». وأضاف: «قال لي قبل مدة الأمين العام لمجلس الوزراء سهيل بوجي: «الله لا يخليني إذا بخلت». غضب مني لأنني أوزع المساعدات على الجميع، وقد حاولوا قبلها سحب ملف المساعدات للنازحين السوريين مني، بحجة تحويله إلى وزارة الشؤون الاجتماعية».

هكذا، يبدو أن ثمة قطبة، أو ربما قطباً، خفية في القضية. ما الذي يجعل مديراً عاماً يخرج عبر الإعلام، منفعلًا، ليتحدث بما يمكن أن يضعفه؟ إنها مسألة غير مألوفة في لبنان، إلا عندما يعلم هؤلاء أن



تردد أن المبالغ المحولة إلى الخارج من حساب بشير هي 10 ملايين دولار تقريباً



المقصلة وصلت إلى رقابهم، وبالتالي ما عاد يُخشي خسران شيء. كان بشير واضحاً في ذلك؛ إذ قال في حديث مع «الأخبار» إن لديه الكثير من «الفضائح» ضد بوجي وفريقه، و«لدي الكثير من المعلومات عن مخالفاتهم وارتكباتهم، وعن كيفية صرفهم أموالاً بلا وجه حق، وهي مبالغ ضخمة، وعندها علي وعلى أعدائي يا رب». ثمة من كان يردد أمس أن الخير في ما وقع؛ إذ يبدو أننا أمام فضائح متبادلة، وأمور كانت تحت الطاولة ها هي على أهبة الظهور، والآن بات على القضاء أن يأخذ كل هذا في الاعتبار ليصارع به الرأي العام لاحقاً.

بوجي «مش فارقة معاه»

اتصلت «الأخبار» ببوجي، وسألته عما أثاره بشير، فما كان منه إلا أن ردّ

مباشرة: «اكتبوا ما تشاؤون، اكتبوا وقولوا حتى تشبعوا، أنا مش فارقة معي». البوجي قوي، هذه حقيقة، ربما أقوى من كل شيء آخر في إدارات لبنان. أما كيف أصبح كذلك، فتلك حكاية أخرى طويلة. حكاية تعرفها كل الأطراف السياسية؛ إذ أنت عهود وجاءت أخرى، من مختلف الاتجاهات السياسية، وبوجي كان الثابت الوحيد في موقعه. حتى كلمة «حبيبي» لا يحبها بوجي، فيقول: «أنا ما حدا حبيبي وما بحب حدا، أنا لم أسمع ما قاله إبراهيم بشير ولا أريد أن أجيّب، ما عندي ثقة بأحد، أنا قاض ومدير عام ولا ألتزم إلا القانون». البوجي يبدو صلباً جداً، يقول إنه يحب التزام القانون، فيما هو صاحب أطول مدة انتداب من صاحب أبرز مخالفة للقانون على

المؤسسات الدستورية، ولتأخذ جمعياتكم العمومية القرار: منمشي الدولة لنمشي السلسلة». وذكر بأنه «لم يتم إشراكنا كهيئة تنسيق وكرابطة في إعادة صياغة السلسلة، وإن كنا قد شددنا على الحقوق ثم الحقوق ثم الحقوق بدلاً من الحقوق والامكانات والإيرادات التي طرحتها اللجنة الفرعية. وهنا بدأ الاشتباك بالمواقف، إذ لم نتلمس حتى الآن نيات نظيفة من الاتصالات واللقاءات بما في ذلك اللقاء الأخير مع النائب إبراهيم كنعان، وعندما قال لنا إن التقرير سيصدر في 15 الجاري قلنا له أصدره في آخر الشهر لا بهم، فالمعيار بالنسبة إلينا كيف سيخرج هذا التقرير وماذا سيتضمن. لم نتلق أجوبة، لا من اللجنة بالجملة، ولا من النواب الأعضاء بالمفرق». برأي غريب، هيئة التنسيق تتحمل مسؤولية عدم السكوت عن هذا الجو ومطالبة بموقف ضاغط لإنتاج تقرير يضمن حقوق الأساتذة والموظفين والمعركة الأساسية الآن حيث هناك امكانية لتعديل الأرقام، وإن كنا سنعمل على خط موازن وسنتصل بكل القوى السياسية، ولدينا الأربعاء لقاء مع النائب ميشال عون.

شخصياً تحديد الإضراب قبل موعد إصدار التقرير النهائي لأخذ موقع الهجوم لا الدفاع، لكنه امتثل لرأي باقي مكونات الهيئة حفاظاً على وحدة هيئة التنسيق. وهنا دعا المندوبين إلى التمسك بوحدتهم وأن يكونوا مثل الرصاص؛ «فالرابطة هي قلب هيئة التنسيق فيما أدى القطاع الإداري العام دوراً إيجابياً وكسر حاجز الخوف منذ بداية التحرك، بينما نجح القطاع العام في إسقاط المراهنة على فشل الإضراب عندما انسحب منه التعليم الخاص». غريب شرح عدم جدوى الانفصال عن القطاع الإداري، فالمطالب المشتركة كثيرة، منها تعاونية الموظفين والتعاقد الوظيفي؛ «فنحن لسنا جزيرة معزولة، بل موظفون عامون محكومون بنظام الوظيفة العامة والمرسوم الاشتراعي 112». أما بالنسبة إلى الموقف من الإضراب، فقد أكد أننا «لسنا هواة إضراب وغير متمسكين بالخطوة بحد ذاتها بغير ما هي وسيلة للضغط من أجل الحصول على الحقوق، ومنغلبها إذا بدكن وانتو بتقررؤا، لكن يجب أن تاخذؤا في الاعتبار أنكم مطالبون برفع صوت وطني عام ضد جمود

الأرقام على أساس مؤشر إدارة الإحصاء المركزي (121%) التي يمكن الضغط باتجاه إقرارها. نحن أمام خطر فعلي، إنما الأفق مفتوح وليس مقللاً ولا يجب أن يكون هناك محل للإحباط، يضيف غريب. أما القول إن الإضراب المفتوح لم يثمر و«نحن قلنا إننا حققنا إنجازاً معنوياً لا ماديًا»، فالسبب برأيه وببساطة أنهم «وعدونا ولم يفوا والأمر يحتاج إلى مكاشفة والقول إننا أخطأنا حين وثقنا باللجان الوزارية».

مجرد طرح الصيغة (ب) يعني الاعتراف بالحق ويجب التمسك به، يقول غريب، كاشفاً أنه كان يفضل



شعار التحرك المقبل: «نمشي الدولة لنمشي السلسلة»



أتحرك مطلبني

حنا غريب: هذا هو وقت الهجوم

فانت الحاج

لم يتحمس معظم الأساتذة في جلسة مجلس مندوبي فرع الجنوب في رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي لإضراب هيئة التنسيق النقابية في 26 الجاري، بل ذهب بعض المتدخلين إلى حد المطالبة بإعادة تقييم التحرك الأخير على قاعدة فصل الرابطة عن الهيئة لتحقيق المطالب، لكون التجارب التاريخية تثبت أن رابطة الثانوي حققت الكثير خلال تحركاتها القطاعية المنفردة. حتى في التحرك الأخير، كانت الرابطة - بحسب المندوبين - رأس الحربة، وكان أساتذتها وقود الإضراب، فيما كانت المشاركة خجولة من باقي مكونات هيئة التنسيق، بل إن بعض الإداريين تقاضوا الرشى و«دوبلوا» المعاملات في عز التحرك، وأساتذة التعليم الخاص شاركوا بنسبة 20% في حد أقصى. المتدخلون طالبوا بتكثيف الاتصالات مع الكتل النيابية ووضعها أمام مسؤولياتها بدلاً من الذهاب إلى إضراب لا طائل منه وسط أجواء الشلل العام في البلد. في المقابل، تميزت مداخلة يتيمة تحدثت عن عدم وجود فراغ ما دام رئيس مجلس